



## الأسئلة الكتابية الموجهة من قبل أعضاء مجلس الجماعة خلال دورة فبراير 2021

المادة 14 من النظام الداخلي للمجلس الجماعي لبرشيد تنص على أنه (( يدرج السؤال الكتابي والجواب المقدم من قبل رئيس المجلس أو نائبه في محضر الجلسة، وينشر في الموقع الإلكتروني للجماعة إن وجد،..))

أ- سؤال للعضو المستشار السيد مجد بوشنيف: إلى جانب مساهمنته في الموارد المالية للجماعات المحلية، يلعب الملك العمومي دورا هاما في تيسير حركة المواطنين (الرجالين منهم والراكيبين)، وفي توسيع فضاءات المقاهي والمحلات التجارية، فوضعت لذلك قوانين تنظم هذا الاستغلال المشترك، إلا أن الملاحظ أن هذا الاستغلال المشترك أصبح يعرف حالة من التعارض والارتباك جعل الجميع يعاني.

نسائلكم السيد الرئيس المحترم عن الإجراءات التي ستقومون بها لاستعادة تنظيم هذا الاستغلال المشترك؟ وعن مدى مساهمنته في المداخيل المالية للجماعة الحضرية لبرشيد وأليات تعزيزها؟

السيد مجد بوشنيف عضو مستشار: الكل يعرف دور وأهمية الملك العمومي في توسيع قاعدة مداخيل الجماعة وتيسير حركة المواطنين الرجالين منهم والراكيبين، وتوسيع فضاءات المقاهي والمحلات التجارية وفق قوانين استغلال الملك العمومي، إلا أن المشكل هو أن الاستغلال المشترك للملك العمومي أصبح يعرف حالة من التعارض والارتباك جعل الجميع يعاني، ولذا تم طرح السؤال حول الإجراءات التي سيقوم بها السيد الرئيس لاستعادة تنظيم هذا الاستغلال المشترك، وما مدى مساهمنته في المداخيل المالية للجماعة وأليات تعزيزها؟ وأضاف السيد العضو المستشار أنه يعرف الصعوبات المطروحة ولا يحمل كامل المسؤولية للسيد الرئيس، لكن لهذا الأخير الإمكانيات القانونية لتغيير الوضع، وذكر بأنه في سنة 2010 لم تكن هذه الفوضى مطروحة بالمستوى الذي أصبحت عليه في سنة 2020 بعد وفود العديد من الأشخاص على المدينة من مناطق أخرى، حيث أصبح الوضع على ما هو عليه، وأصبح السكان يأخذون على هذه الظاهرة.

جواب السيد الرئيس: في البداية يجب التوضيح بأن تدبير الملك العمومي للجماعة هو من صلاحيات رئيس المجلس الجماعي الذي خوله المشرع-عبر القانون التنظيمي المتعلق - صلاحية منح رخص الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي طبقا للشروط والمساطر الجاري بها العمل وكذا اتخاذ التدابير الرامية ضمان إلى سلامة المرور في الطرق العمومية، وهنا وجب التوضيح بأنه في إطار تنفيذ مقررات المجلس في ميدان السير والجولات، تم اتخاذ مجموعة من القرارات التنظيمية: منها القرارات رقم 01/01/2019، 01/01/2020 و 01/01/2021، وأن تطبيق هذه القرارات لا تختص به الجماعة لوحدها وإنما يهم السلطة المحلية والأمن بالمدينة.

وعلى مستوى التراخيص باحتلال الملك الجماعي العمومي، فهي غالبا ما تهم شغل جزء من الرصيف مؤقتا إما لأغراض تجارية أو مهنية وإما بمنقولات ترتبط بممارسة أعمال تجارية أو صناعية، ويتحسب الرسم عن كل ثلاثة أشهر وعلى أساس السعر المحدد في القرار الجبائي، وقد بلغ معدل المداخيل المحققة خلال الثلاث سنوات الأخيرة ما قدره: 1.526.763,60 درهم بالنسبة لرسم شغل الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض تجارية أو مهنية و 1.173.543,63 درهم بالنسبة لشغل الملك الجماعي العام بمنقولات ترتبط بممارسة أعمال تجارية أو صناعية.

أما بالنسبة لمراقبة استغلال الملك العمومي الجماعي، فقد نصت المادة 110 من القانون التنظيمي للجماعات على أنها من صلاحيات السلطة المحلية. إلا أن المجلس الجماعي وعي منه بالمشاكل التي تعاني منها المدينة جراء الاستغلال العشوائي للملك الجماعي، فقد عبر في أكثر من مناسبة عن استعداده الانخراط في كل المبادرات الرامية إلى ضبط وتنظيم استغلال الملك العمومي وإلى رفع كل معوقات حركة السير والمرور، وفعلا تمت ترجمة هذه الإرادة

عبر عقد المجلس لشراكات مع اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية من أجل تهيئة الأسواق النموذجية التي تتولى من وراء إحداثها المساهمة في تحرير الملك العمومي الجماعي وتمكين الباعة المتوجلين من أماكن قارة تتتوفر فيها الشروط والمواصفات اللائقة حتى يمارسوا أنشطتهم بما يضمن لهم الكرامة.

وفي نفس السياق بادر المجلس خلال دورة سابقة إلى المصادقة على إحداث فرقة الأعوان المحليين المكلفين بمهام تنبع وتفعيل قرارات رئيس المجلس المتخذة في ميادين الشرطة الإدارية الجماعية والتي تشمل مجال الترخيص باستغلال الملك الجماعي ومجالات التسويق والسير والجولان داخل المدينة، وب مجرد قيام أفراد الفرقة بأدائهم اليمين ستباشر أشغالها بتنسيق مع مختلف السلطات المتدخلة في مجال الشرطة الإدارية بالنفوذ الترابي للجماعة.

وأضاف السيد الرئيس أن السلطات المحلية تبدل مجهودات جبارة يومية لإخلاء الملك العام، لكن الأمر كثير جدا، وبالتالي فهي تحتاج إلى مساعدة الأمن والذي لم يتم بالشكل المطلوب نظراً لقلة العنصر البشري من جهة، وقلة عناصر القوات المساعدة الموضوعة رهن إشارة السلطات المحلية من جهة أخرى.

تعقيب السيد مجد بوشنيف عضو مستشار: في تعقيبه، تساءل العضو المستشار السيد مجد بوشنيف عما إذا كان السيد الرئيس راض على المدينة بهذا الشكل، وخص على سبيل المثال الوضع قرب المسجد الأعظم وشارع الشفشاوني وشارع إبراهيم الروداني حيث أن الطرق أصبحت مغلقة أمام حركة السير من طرف الباعة المتوجلين، وبأنه طرح هذا السؤال لتنبيه السيد الرئيس إلى وضعية احتلال الملك العمومي بصفته يسير المدينة، والسلطة المحلية بصفتها تهتم بذلك، وهل تمت مراسلة السلطة المحلية لطلب المؤازرة؟ وأنه يذكر السيد الرئيس بأن هناك أسواق نموذجية تم إنجازها بكل من الحي الحسني وشارع مولاي إسماعيل قرب المسيرة، إلا أن وجودها جديدة هي التي تشتعل بها، ولم يتم احتضان الباعة السابقين علما أن المدينة تعرف رواجاً مهما مما اعتبره خطير جداً على مستوى احتلال الشوارع، وطالب بإزالة أية حالة تمنع حركة السير والجولان، سيما أن القانون يحدد المسؤوليات، وخص بالذكر أن الفصلين 100 و110 من القانون التنظيمي المتعلّق بالجماعات اللتين تحددان مسؤولية رئيس المجلس في هذا الحق.

رد السيد الرئيس على التعقيب: في ردّه على التعقيب، أبدى السيد الرئيس مشاطرته الرأي للعضو المستشار السيد مجد بوشنيف، وعدم الرضا بما يحدث من فوضى في احتلال الملك العمومي، وأضاف أن تأهيل المدينة كلف أكثر من 10 مليارات سنتيم في إصلاح وإعادة تهيئة الطرق والترصيف والإنارة العمومية والمناطق الخضراء، إلا أنه يتم الإعتماد على الملك العام باستمرار.

وذكر السيد الرئيس بأن هذه المسالة نقاشها مع السيد عامل الإقليم وأكد له أن العديد من الباعة وفدو من خارج المدينة، وعلى أن يتم اعتماد بطاقة التعریف الوطنية المسلمة من ولاية أمن برشيد في الإستفادة من محلات الأسواق النموذجية، إلا أن الوضع لا زال يزداد باستمرار مضيفاً أن الوافدين على المدينة يتذمرون إليها بموقع الربح أو كأنها الكويت.

#### ب - أسئلة للعضوين المستشارين السيد عبد السلام زاد الخير والآنسة خديجة المنصوري

**ب.1- أسباب تأخر تعيين المسالك الطرقية بعض الدواوير الخاضعة للنفوذ الترابي لجماعة برشيد وكذا تزويدها التام بماء والماء والكهرباء؟**

السيد عبد السلام زاد الخير عضو مستشار: ذكر بأن هذا السؤال طرح قبل سنتين، وأشار إلى أن هناك العديد من شكايات السكان في هذا الشأن، سيما أن الطرق أصبحت ضرورية لتسهيل حركة التنقل إلى المدارس والمستشفيات ونقل التلاميذ، وبأن الدواوير التابعة لمدينة برشيد أصبحت أكثر تضرراً من إصلاح الطرق والربط الفردي بشبكات الماء والكهرباء، ولذا تم طرح السؤال: ما هي أسباب تأخر تعيين المسالك الطرقية بعض الدواوير الخاضعة للنفوذ الترابي لجماعة برشيد وكذا تزويدها التام بماء والماء والكهرباء؟

جواب السيد الرئيس : في جوابه عن هذا السؤال ، أكد السيد الرئيس أنه يوافق السيد العضو المستشار عبد السلام زاد الخير الرأي، وبأن هناك وعد من مجلس الجهة لتهيئة حوالي 28 كلم من الطرق بكل من الميمنات، أولاد حجاج، درانة والشاوي، وأن الجهة أكدت بأن المشروع سينطلق خلال الأيام القليلة القادمة، وذكر السيد الرئيس بأن الجماعة رصدت حوالي 100 مليون سنتيم لجزء من الطرق المؤدية للدواوير المجاورة، وقامت بإنجازه، وأضاف أن

المسؤول عن نقط الماء" السيد الخطي" سيقوم بدراسة ربط للدواوير المتبقية بشبكة الماء الصالح للشرب، أما الرابط بشبكة الكهرباء يوضح السيد الرئيس- فلم يعد بها أي مشكل مطروح، وأضاف السيد الرئيس: "

يجب التوضيح هنا بان هناك اهتمام من طرف المجلس بالدواوير التي أصبحت تابعة للمجال الترابي للجماعة، بحيث عمل المجلس في بداية ولاليته الحالية على رصد اعتمادات مالية في إطار شراكات مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أو مع مجلس الجهة، نذكر منها مشروع إتمام شبكته الكهرباء بدواوير ضواحي المدينة والذي أنجزت في إطاره صفة بقيمة 75 مليون سنتيم بمشاركة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وأن هناك أشغال المتبقية برسم هذا المشروع والتي عرفت تأثيراً من الإنجازاتهم ربطة دوار التوأمة موضوع الشراكة مع الجهة والمكتب الوطني للكهرباء

كما قام المجلس خلال دورة فبراير 2020 بشأن برنجته للفائض المالي لسنة 2019 بتخصيص اعتمادات مالية قدرها 1.000.000,00 درهم لتهيئة المسالك الطرقية القروية ببعض الدواوير بضاحية المدينة، وقد همت هذه التهيئة دواوير بني منيار، الميمونات والصوافة وأنجزت الأشغال خلال نفس السنة، على أن هناك عدد من المسالك القروية تم الاتفاق مع مجلس الجهة من أجل تكلفه بتهئتها، وفعلاً قامت لجنة تقنية بالمعاينة، وأنجزت الدراسة ومؤخراً تم فتح الصفقة.

أما بالنسبة لمسألة تزويد بعض الدواوير بمادة الماء، لابد من التذكير بأنه في إطار الشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تم إنجاز العديد من سقایات الماء الصالحة للشرب بضاحية المدينة، استفاد منها عدد من الدواوير دوار الزعارة، أولاد حجاج ، دوار درانة، دوار أولاد علال بالإضافة إلى ربط مدرسة الزعارة بالماء الصالح للشرب، وهناك دراسة جارية من طرف مصالح الجماعة من أجل الربط الفردي لدواوير الضاحية بالماء الصالح للشرب".

تعقيب السيد عبد السلام زاد الخير عضو مستشار:

هناك وعد كاذبة حيث أن السيد رئيس مصلحة الأشغال والشؤون التقنية والبيئية، تحدث عن إصلاح الطرق بالدواوير التابعة للمدينة منذ ثلاثة أشهر ولم يتحقق أي شيء لحد الآن، وطالب بضرورة إصلاح كل الطرق المتبقية خص منها، الطريق الرابط بين سيدى الجيلالي وسيدي امبارك، والطريق الرابط بين الميمونات والصوافة وطريق ممتد من أولاد علال إلى الميمونات والطرق المؤدية إلى إعدادية لالة مرريم، وكذا التزويد بالماء الصالح للشرب مضيفاً أنه لا يعقل أن يتم الربط الفردي بالدواوير التابعة لجماعة سيدى المكي في حين أن الدواوير التي أصبحت داخل المجال الحضري للمدينة لا زالت بدون ماء.

رد السيد الرئيس عن التعقيب:

أوضح السيد الرئيس أن كل الطرق المعنية تم إعداد الدراسات التقنية المتعلقة بها، وسيتم إنجازها بإذن الله. وبالنسبة لشبكة الماء الصالح للشرب، أكد السيد الرئيس بأنه سيتم هو الآخر بصفة فردية بعد إعداد الدراسة التقنية الخاصة به.

**السؤال ب 2 :أسباب استثناء أزقة بالحي الحسني وباحياء أخرى من المدينة من أشغال برنامج التأهيل الحضري التي**

**تشهدتها المدينة؟**

الآنسة خديجة المنصوري عضوة مستشارية في إطار برنامج التأهيل الحضري شهدت المدينة عدة أشغال عبر عدة أشطر استفادت منها أحياء سواء على مستوى إصلاح الطرق أو التطهير السائل، والملاحظ أن عدة أزقة وشوارع تم استثناؤها، خصت منها: حي سيدى عمرو الزقاق المحاذى لمقر حزب العدالة والتنمية- حي التسirir 2- تجزئة البيضي- حي العراقية - حي المفى زنقة الداخلية، حيث قيل بشأن هذا الأخير: أن إصلاح الطريق متعلق بإصلاح شبكة التطهير السائل، وأنه عندما تم هذه العملية الأخيرة، سيتم تعبيد الطرق، إلا أن الملاحظ هو إنجاز أشغال الترصيف به مما خلق عدة مشاكل تستدعي إعادة إصلاح شبكة التطهير السائل والذي سيؤدي إلى إعادة حفر الرصيف من جديد، وأكدت الآنسة العضوة المستشارية أن هناك مشكل حقيقي ولديها صور تثبت ذلك، وأضافت أيضاً أن نفس المشاكل لازالت مطروحة بالحي الحسني بكل من الممر 11 بلوك E أمام شارع رحال المسكيني ، وزنقة خريبكة، وزنقة متواجدة قرب سوق الدجاج، وزنقة آسفى التي أصبحت تعرف بحيرة من المياه العادمة، دون الحديث عن المسالك المؤدية للدواوير التابعة للجماعة، وأكملت الآنسة العضوة المستشارية على أن الإشكال الحقيقي هو التطهير السائل الذي يجب العمل على حله حتى لا يتم الحفر من جديد.

جواب السيد الرئيس: أود أن أؤكد بأنه ليس هناك أي استثناء، وكل ما في الأمر هو أن مشروع التأهيل الحضري للمدينة الذي هو عبارة عن برنامج لتهيئة وتأهيل الشوارع والأزقة والساحات والمناطق الخضراء والإنارة العمومية، يتم إنجازه عبر ثلاثة أشطر:

- **الشطر الأول**: يتعلق بأشغال تهيئة وتأهيل الشوارع والأزقة بالحي الحسني وبعض الشوارع بوسط المدينة بخلاف مالي قدره حوالي 45 مليون درهم أنجزت عن آخرها خلال سنة 2017.

- **الشطر الثاني** يتعلق بتهيئة وتأهيل أحيا وسط المدينة: أشغال الواد الحار وتعبيد الطرق (الزفت) وإعادة التصريف (الحجر المصطف Pavés Autobloquants والزليج) وتهيئة الساحات العمومية والحدائق والتشجير بخلاف مالي قدره حوالي 57 مليون درهم، وأشغال تنفيذه جارية بنسبة إنجاز بلغت 90%， بالإضافة إلى إشغال تأهيل وتجديد شبكة الإنارة العمومية بخلاف مالي قدره حوالي 11.657.257,20 درهم، والتي أنجزت بنسبة 100%.

- **والشطر الثالث** من برنامج التأهيل الحضري يتعلق بتأهيل باقي الشوارع والأزقة وتهيئة مواقف للسيارات ومداريات للسير، وهذا الشطر مرتبط بإتمام إنجاز إشغال الشطر الثاني وإيداع ملف طلب التمويل لدى المديرية العامة للجماعات الترابية.

وعلى العموم، يمكنني القول بأن المجلس بذل مجهودات في مجال التهيئة الحضرية، واستطاع في حدود الاعتمادات المالية المتوفرة لديه، وفي مدة قياسية من تأهيل حوالي 60% أو 70% من البنية التحتية للمدينة.

وأضاف السيد الرئيس بأن المجلس قام بخدمات جيدة ومرضية وبمجهود كبير خاصة على مستوى الحي الحسني والمدينة القديمة، وأوضح بأن الأماكن المتبقية تحتاج إلى تهيئة البنية التحتية المتعلقة بالتطهير السائل، وبعد ذلك إصلاح الطرق والأرصفة، وأكد بأن هذه المسألة سيتم النظر فيها مع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب سيما أن حوالي مليار سنتيم لازالت متوفرة لهذا الغرض، أما القول باستثناء بعض الأحياء – يقول السيد الرئيس :- " فهو ليس من عادتنا"، وتقدم بالشكر للأعضاء والموظفين معبرا عن اعتزازه بجهوداتهم، مضيفا أنه سيتم إصلاح شبكة الواد الحار بكل من حي مدام تيتي ودرب اليهودي، وبأنه لولا تدخل المجلس لحل مشاكل البنية التحتية لتهدمت الدور بعد التساقطات المطرية كما حدث بالدار البيضاء، حيث تم حل مشكل تسرب المياه تحت المنازل، وكذا حل مشكل التدخلات اليومية لمصلحة التطهير السائل والتي كانت تصل إلى 30 أو 40 تدخل يوميا، في حين أصبحت الآن لا تتجاوز تدخلين أو ثلاش تدخلات في اليوم، كما أكد السيد الرئيس أن هناك مشروع بقيمة 5 مليارات سنتيم في إطار الشطر الثالث من برنامج تأهيل المدينة، سيتم من خلاله حل جميع المشاكل مستقبلا.

تعقيب الآنسة خديجة المنصوري العضوة المستشارية: أكدت الآنسة العضوة المستشارية أنها تثمن الأشغال المنجزة وتنوه بعمل المجلس والموظفين، وبأن تدخلها وإبدائها ملاحظات هم من أجل تنوير المجلس وتبنيه السيد الرئيس وإعطاء مقترنات من أجل إتمام العمل الصحيح، وليس من أجل الإنقاذ، وأضافت أن ملاحظات الأعضاء تصب في الإتجاه الصحيح، وتقدمت بالشكر للسيد الرئيس، مشيرة إلى أن الأزقة المتبقية مرتبطة بالبنية التحتية كما جاء في جواب السيد الرئيس، ولذا يجب تحديدها لعرفة ما إذا كانت فعلا هي الأزقة المعينة بالأشرطة المذكورة أم أن الأمر يتعلق بأزقة أخرى، وتحقيق عمل كامل وشامل، مع العلم أن الشطر الأول متعلق بالحي الحسني قد تم استيفاؤه، وأن الشطر الثاني فيما يخص المسائل المتعلقة بالإنارة العمومية يجب هي الأخرى معرفتها، أما الشطر الثالث - تقول الآنسة العضوة المستشارية - فهناك نقط سوداء لازالت قائمة على مستوى التطهير السائل خصت منها زنقة الدخلة بحي المني وحي مدام تيتي والدرب الجديد والتي لازالت تعرف مشاكل منذ سنة 2016، سيما انتشار الروائح الكريهةخصوصا بالطريق المحادي لمدرسة ادريس الحريزي، وطالبت بتحديد الأزقة والشوارع لمعرفة تلك التي تدرج ضمن الشطر الثاني، وتلك المدرجة بالشطر الثالث، والعمل على حل مشاكلها، مؤكدة أن العمل يحتسب للسيد الرئيس والمجلس ككل.

رد السيد الرئيس على التعقيب: أوضح السيد الرئيس بأن تأهيل المدينة ينجز عبر أشرطة حسب الأولويات وبأن الأحياء المتبقية سيتم تهيئتها وإعادة تأهيلها في إطار الشطر الثالث دون القول بالإستثناء، بل أن الأشغال تتم تدريجيا ولا يمكن القيام بجميع الأشغال وتغطية أحيا المدينة ككل دفعة واحدة.

السؤال ب 3 : معضلة التشرد التي يعانيها بعض الأشخاص بدون مأوى من مختلف الأعمار والإجراءات التي اتخذتموها لتقليل معاناة هذه الفئة المهمشة؟

الأنسة خديجة المنصوري العضوة المستشاره: هناك فئة من الفئات البشرية التي نعرفها جيدا، تنتهي إلينا وننتهي إليها تبقى خارج اهتمامات كل المتابعين، لهذا- تقول الأنسة العضوة المستشاره: " تقدمت بالسؤال التالي: معضلة التشرد التي يعانيها بعض الأشخاص بدون مأوى من مختلف الأعمار والإجراءات التي اتخذتموها لتقليل معاناة هذه الفئة المهمشة؟ خاصة في الآونة الأخيرة، هناك أشخاص ينامون في الشارع والبرد قارس دون أدنى حد من الكرامة الإنسانية بالرغم من القول أنه تم تخصيص دار الطالب لإيوائهم، مضيفة "القطط لا تهرب من دار العرس"، أي تقول الأنسة العضوة المستشاره: إن كان هؤلاء يشعرون براحة بدار الطالب فإنهم لا يهربون منها، متسائلة: ما هي الإجراءات التي اتخذتموها لتقليل معاناة هذه القضية المهمشة ؟

جواب السيد الرئيس: بالنسبة لمعضلة المترشدين بدون مأوى، هي من الظواهر الاجتماعية السلبية التي تعاني منها معظم المدن إن لم نقل معظم الدول بما فيها تلك المتقدمة، وتمس فئات عمرية متنوعة من الجنسين (ذكور وإناث): الأطفال، الشباب وكبار السن، ومدينتنا بدورها لا تخلو من هذه الظاهرة، حيث يتواجد بها حوالي 40 مترضا، إلا أن الملاحظة التي يجب الوقوف عندها هي أن أغلب المترشدين هم أشخاص وافدين على المدينة أو استقدموا إليها، ليس لهم عمل ومعظمهم يعيش على التسول وبدون مأوى قار.

أما فيما يتعلق بالتقليل من معاناة هذه الفئة، يجب التوضيح هنا بأنه بالرجوع إلى القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات سواء القسم الثاني منه (اختصاصات الجماعة) أو القسم الثالث (صلاحيات مجلس الجماعة ورئيسه) نجده لا ينص على أية مقتضيات أو تدابير يمكن مباشرتها بشأن هذه الفئة، ما عدا إذا اعتمدنا كمجلس إطار الشراكة مع الجمعيات المحلية المهتمة بالعمل الاجتماعي عبر دعم مشاريع من هذا النوع موجهة لهذه الفئة من المجتمع المحلي، وكذا التنسيق مع المصالح الخارجية لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بالإقليم المتدخلة في هذا المجال، وخصوصاً مندوبيّة التعاون الوطني التي تستفيد من منتوج الضريبة الزائدة على الذبح، والجمعية الخيرية الإسلامية "دار الطالب".

وتتجدر الإشارة، إلى أنه في كل سنة يتم تنظيم حملة بتنسيق مع السلطة المحلية، تستهدف إيواء عدد من المترشدين لفترة محددة بدار الطالب، خلال موسم الشتاء والبرد.

وأضاف السيد الرئيس أن هناك جناح بدار الطالب مخصص لهذه الفئة مع توفير المأكل والمليبس وأدوات النظافة والإستحمام على نفقته تقبل الله، وأن حوالي 52 مترضا يستفيدوا من هذه الدار مؤكداً أنه يبحث عن مثل هؤلاء في إطار العمل الخيري، وبأن هناك أشخاص "جنود الخفاء" جازاهم الله خيراً يسهرون على رعايتهم وتنظيمهم ومساعداتهم إلا أن هناك منهم من برفض المköث بدار الطالب ويفضل الخروج منها معتبراً أن لهم جاذبية تخرجهم إلى التسول.

تعقيب الأنسة خديجة المنصوري العضوة المستشاره: في تعقيبها، تقدمت الأنسة العضوة المستشاره بالشكر للسيد الرئيس وطلبت من الإجابة عن الإتصالات الهاتفية باعتبارها عادة ما تتصل به ولا يرد، وخصت بالذكر أنها اتصلت به بشأن مجموعة من المترشدين خلال فترة تساقط الأمطار، وكتبت بهذا الشأن بمجموعة المجلس "واتس اب" دون أي جواب من أحد.

وأضافت الأنسة العضوة المستشاره أنه يجب التمييز بين المترشدين والمختلين عقلياً: بحيث أن المختلين عقلياً يخرجون من المستشفى متسائلة في نفس الوقت عن الجهة التي ترتكبهم يخرجون، أما بالنسبة للمترشدين- تضيف الأنسة العضوة المستشاره- فهناك مجموعة من مشاريع المجال الاجتماعي مدرجة في برنامج عمل الجماعة، لابد من معرفة السبب في عدم إخراجها إلى حيز الوجود، ولا يمكن القول أنها ليست من اختصاص المجلس، مضيفة أن من المترشدين من هم أصحاب معرفتين ومصیرهم غير معروف، وذكرت بأنها طالبت أثناء تخصيص الدعم للجمعيات المحلية باعتماد طلبات العروض للجمعيات التي ستتكلف بفضاء للمترشدين سيما أن المال العام يجب أن يصرف للجمعيات الجادة وتخصيص فضاءات لإيواء هذه الفئة التي قد نصبح ذات يوم منها - تقول الأنسة العضوة المستشاره- وتشجيع الجمعيات التي تستحق الدعم عوض جمعيات تطلب الحصول على المنحة لشراء أضحية العيد، أو الجمعيات الإستزاقية.

رد السيد الرئيس على التعقيب: أكد السيد الرئيس على ضرورة الإستمرار في العناية بالمترشدين ووضع اليد في اليد بين الجميع للتغلب على هذه الظاهرة ممنينا من الله تعالى أن يحد منها.

**السؤال ب 4: أسباب عدم تدخل الجماعة لإيجاد حل لزيادة عدد الأشخاص المصايبين باضطرابات عقلية(شفاهم الله وعواهم) المتسكعين بالمدينة مهددين حياة الكثرين للخطر بحسب شكايات وشهادات من الساكنة علماً أن الجماعة مسؤولة قانونياً عن الأضرار التي قد يلحقونها بالغير؟**

خديجة المنصوري عضوة مستشاره: أشارت إلى أنها تسحب هذا السؤال باعتبار أن الإجابة عنه تمت في إطار الجواب عن السؤال ب.3.

#### **ج- أسئلة للعضو المستشار السيد عبد الله جمالي:**

**ج.1- نبّركم السيد الرئيس أن مجلس المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بيرشيد انعقد يوم الثلاثاء 29 دجنبر 2020، حيث صادق على توصية تهم إحالة طلب على المجلس الجماعي بخصوص إدراج مشروع بناء الحي الجامعي لفائدة طلبة المؤسسات الجامعية المتواجدة بيرشيد، خلال برمجة فائض ميزانية 2020 وذلك بتنسيق مع المجلس الإقليمي، نسائلكم السيد الرئيس عن الآليات القانونية الممكنة ذات الصلة بالموضوع والتي ستستخدمونه لتفعيل التوصية السالفة الذكر خدمة للصالح العام؟**

السيد عبد الله جمالي عضو مستشار: كما تعلمون أن المدينة أصبحت بها مؤسسات عليا، نبّركم السيد الرئيس أن مجلس المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بيرشيد انعقد يوم الثلاثاء 29 دجنبر 2020، حيث صادق على توصية تهم إحالة طلب على المجلس الجماعي بخصوص إدراج مشروع بناء الحي الجامعي لفائدة طلبة المؤسسات الجامعية المتواجدة بيرشيد، خلال برمجة فائض ميزانية 2020 وذلك بتنسيق مع المجلس الإقليمي، نسائلكم السيد الرئيس عن الآليات القانونية الممكنة ذات الصلة بالموضوع والتي ستستخدمونه لتفعيل التوصية السالفة الذكر خدمة للصالح العام؟

جواب السيد الرئيس: لابد من التوضيح هنا أولاً: أن المجلس الجماعي لم يتوصل بأى طلب في هذا الشأن لا من المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بيرشيد ولا من جامعة الحسن الأول.

ثانياً: أن الاختصاص في هذا المجال يرجع في الأصل إلى وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني التعليم العالي والبحث العلمي باعتبارها الوزارة الوصية على قطاع الأحياء الجامعية.

أن بناء حي جامعي، حسب تصريح للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي خلال جلسة للأسئلة الشفهية بمجلس النواب حول الدخول المدرسي والمهني والجامعي يكلف المغرب 80 مليون درهم.

أن الوضعية المالية للجماعة خلال سنة 2020 سجلت تراجعاً من حيث المداخيل الجبائية والضربيّة بسبب بجائحة كورونا وما نجم عنها من توقف للعديد من الأنشطة التجارية والمهنية، وبالتالي يمكن القول بأنه يصعب في مثل هذه الظروف الاستثنائية تحقيق كل توقعات مداخيل الميزانية فبالأحرى إفراز فائض مالي بل هناك جماعات لم تتمكن حتى من تغطية المصارييف الإجبارية للتسير.

أن بناء حي جامعي بيرشيد لفائدة طلبة المؤسسات الجامعية، له أهميته بالنسبة لمدينتنا باعتبارها عاصمة الإقليم التي ستحتضن خلال الموسم الجامعي القادم بنيات للتعليم العالي وأخص هنا المدرسة العليا للتربية والتكوين والكلية المتعددة التخصصات، ولا أظن أن هناك من سيكون منا ضد هذا المشروع، إلا أن إنجازه ممكن في إطار شراكة متعددة الأطراف تضم الوزارة، الجامعة، مجلس كل من الجهة والإقليم بالإضافة إلى الجماعة، ولذا أقترح أن يعمل المجلس الجماعي عند تحين برنامج عمل الجماعة على إدراج مشروع بناء حي جامعي بيرشيد ضمن المشاريع موضوع الشراكة.

تعقيب السيد عبد الله جمالي عضو مستشار: كما سبق الذكر، صادق مجلس المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بيرشيد على إحالة توصية على المجلس الجماعي بخصوص إدراج مشروع بناء الحي الجامعي بيرشيد فائض ميزانية سنة 2020، ولذا ، فإنه عندما يتم الحديث عن البناء يعني الحديث عن المساهمة في إحداث الحي الجامعي كما ساهم المجلس في إحداث الجامعة.

رد السيد الرئيس عن التعقيب: أشار السيد الرئيس أن بناء الحي الجامعي سيتم بإذن الله في إطار شراكة متعددة الأطراف.

#### **السؤال ج.2- نسائلكم السيد الرئيس عن مآل البقعة المخصصة لكلية متعددة التخصصات بيرشيد؟**

السيد عبد الله جمالي عضو مستشار: نسائلكم السيد الرئيس: هل من جديد بخصوص مآل البقعة المخصصة لكلية متعددة التخصصات يرشيد.

جواب السيد الرئيس: بالنسبة لهذا السؤال، أظن بأنه قد تمت الإجابة عنه عند مناقشة النقطة رقم الثالثة من جدول الأعمال وأعطيت حوله التوضيحات المطلوبة، غير أنه يجب التأكيد على أن هناك مجهودات في هذا الشأن، وحينما يتم التوافق مع مالكي القطعة الأرضية الالزامية للكلية المتعددة التخصصات، سيتم عرض مسألة الاقتناء على المجلس الجماعي للمصادقة عليها.

وأضاف السيد الرئيس: نحن نسعى إلى اقتناة الأرض، وعندما يتم التوافق مع الملاكمين ومصادقة المجلس الموقر على عملية الإقتناء، ستتم مباشرة باقي الإجراءات، وذكر السيد الرئيس بأنه تطرق إلى هذا الموضوع مع السيد وزير التربية الوطنية الذي أبدى استعداده الوزارة المعنية لبناء الكلية المتعددة التخصصات شريطة توفير الأرض.

**السؤال ج.3- نسائلكم السيد الرئيس عن إمكانية شراء حافلة النقل لفائدة الأساتذة والطلبة والمهندسين من ميزانية المجلس بتنسيق مع المجلس الإقليمي، لاستعمالها في الزيارات الميدانية للشركات خلال فترات التداريب ونهاية مشاريع الدراسة بالمؤسسة؟**

السيد عبد الله جمالي: كما تعلمون أنه خلال السنة الخامسة للمهندسين، تكون لهم مشاريع نهاية الدراسة التي تتجزها بين المؤسسة الجامعية والشركات بناء على تداريب، مما يحتاج إلى تنقل هؤلاء رفعة السادة الأساتذة المؤطرين، وأنه كما تعلمون فإن التنقل وأن شراء حافلة هو الأخذ مكلف، فهل يمكن للمجلس أن يقترح شراء حافلة لفائدة الطلبة والمهندسين والأساتذة المطررين من ميزانية الجماعة في إطار برمجة الفائض المالي لسنة 2020 بتنسيق مع المجلس الإقليمي لاستعمالها من طرف هذه المؤسسة الفتية بمدينتنا؟

جواب السيد الرئيس: بهذا الخصوص، أود أن أوضح بأن الإطار القانوني الممكن اعتماده لتوفير هذه الحافلة هو الشراكة، وبأن الجماعة لا ترى مانعاً في أن تساهم إلى جانب مجلس المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية والأطراف الأخرى المعنية في اقتناة حافلة لنقل الأساتذة والطلبة خلال الزيارات الميدانية للشركات أثناء فترات التداريب ومشاريع نهاية الدراسة

تعقيب السيد عبد الله جمالي عضو مستشار: سيتم القيام بالإجراءات القانونية حتى يتم اقتناة حافلة خاصة بالمؤسسة خدمة للصالح العام.

رد السيد الرئيس على التعقيب: لأنني مانعاً في ذلك إذا تحققت المداخل.